



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1987/27/Add.1
24 December 1986
ARABIC
Original: RUSSIAN



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

الآراء والمعلومات المقدمة من الدول الأطراف
وفقاً لقرار اللجنة ٧/١٩٨٦

مذكرة من الأمين العام

الردود الواردة من الدول الأطراف

الصفحة

٢ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦]

ان المجتمع العالمي ، استرشادا منه بالمبادئ الديمقراطية والانسانية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، قد جعل من القضاء على النظام العنصري في جنوب افريقيا المستند الى سياسة الفصل العنصري الاجرامية هدفا من أهدافه العليا .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من السخط المتزايد الذي يشعر به جميع الناس ذوي المروعة ، لا يزال الفصل العنصري قائما . وعلاوة على ذلك ، يقع عدد متزايد من الناس ضحايا الارهاب والقمع اللذين يحاول بهما عنصريو بريتوريا اخماد الأعمال الجماعية التي يقوم بها سكان جنوب افريقيا لضممان حقوقهم الانسانية الأساسية .

والسبب الرئيسي الذي يجعل النظام العنصري في جنوب افريقيا يواصل انتهاج سياسة الفصل العنصري الاجرامية والعدوان والاحتلال هو ان هذا النظام ، على الرغم من القرارات العديدة للأمم المتحدة ، يجد دعما مباشرا من حماة غربيين ذوي نفوذ يقومون ، صراحة أو سرا ، باعاقة تطبيق عقوبات شاملة ملزمة ضده . وهؤلاء بالضبط هم الذين يقومون ، من خلال وسائل شتى ، بما فيها شركاتهم عبر الوطنية ، بدعم بل بتعزيز العلاقات مع نظام بريتوريا في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية . وينبغي الإشارة الى ان هذه الخطوات تتخذ على الرغم من مناشدة الأمم المتحدة للبلدان الأم للشركات عبر الوطنية بأن تعتمد تدابير فعالة لانهاء أي تعاون بين شركاتها عبر الوطنية ونظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ووفقا للأرقام المتعلقة بعام ١٩٨٥ ، كانت هناك ١٠٦٨ شركة عبر وطنية تعمل في جنوب افريقيا منها ٤٠٦ تتخذ مقرها في الولايات المتحدة و ٣٦٤ في المملكة المتحدة ، و ١٤٢ في جمهورية ألمانيا الاتحادية و ٣٢ في سويسرا ، و ٢٤ في استراليا ، و ٢١ في كندا ، و ٢٠ في فرنسا ، و ١٨ في السويد ، و ١٧ في هولندا ، و ٧ في ايطاليا ، و ٦ في بلجيكا ، و ٣ في الدانمرك ، و ٢ في النمسا ، وشركة واحدة في كل من اسبانيا ، والبرتغال ، والنرويج ، وفنلندا ، وماليزيا ، وهونغ كونغ . وتعمل الشركات عبر الوطنية من الناحية الفعلية في كل قطاع من قطاعات اقتصاد جنوب افريقيا ، وتلعب دورا قياديا في بعض الصناعات كصناعة النفط وتساعد نظام الفصل العنصري على المراوغة والافلات من الحظر المفروض على الامدادات النفطية اليه .

ويبين تقرير الأمين العام (E/C.10/AC.4/1985/3) عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا مدى مساهمة الشركات عبر الوطنية في حفظ نظام الفصل العنصري كما أنه يقدم معلومات حقيقية . ومع ذلك ، فحتى هذه المعلومات لا تعطي صورة كاملة لدور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ، نظرا لان هذه الشركات ، بوصفها الجهات الموردة الرئيسية للتكنولوجيا بموجب ترتيبات تتعلق بالتراخيص ، تورد السلع المصنوعة ومعدات التكنولوجيا العالية كما أنها تشترك بنشاط فسي التجارة الدولية .

ويعرف الرأي العام العالمي والأمم المتحدة من هي البلدان المسوؤولة الى حد كبير عن استمرار النظام العنصري ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا • وقد أدانت الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٣٦ دال ، بصورة مباشرة ، استمرار بعض الدول الغربية وغيرها من الدول وبخاصة الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، واسرائيل ، في التعاون الاقتصادي وغير الاقتصادي مع النظام العنصري في جنوب افريقيا • وأدانت الجمعية العامة في القرار ٣٨ / ٣٩ ألف سياسات بعض الدول الغربية ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، وسياسات شركاتها عبر الوطنية ومؤسساتها المالية التي زادت من تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري مع النظام العنصري القائم على أساس الفصل العنصري •

وعلى الرغم من حدوث بعض الانخفاض في الاستثمار الخاص المباشر ، وحدث تناقص في عدد الشركات التي تعمل في جنوب افريقيا ، تتحمل شركات الولايات المتحدة عبر الوطنية مسؤولية خاصة عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري • وبسبب تزايد عامل المخاطرة وحده ، وليس بأية حال نتيجة للاحساس بالمسؤولية ، قررت جنرال موتورز و آي بي ام بيع شركاتها في جنوب افريقيا في نهاية ١٩٨٦ • الا أن الحملة المتصاعدة ضد الفصل العنصري في البلد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للنظام العنصري لا يحثان الشركات الامريكية عبر الوطنية على مغادرة جنوب افريقيا بقدر ما يحثانها على محاولة تعزيز سيطرتها على التطورات الداخلية وادامة نظام الفصل العنصري • وتعد مجموعة روكفلر ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا جدا مع الشركة الانغلو - امريكية لجنوب افريقيا التي تسيطر على صناعة التعدين في البلد ، مثالا صارخا على مدى تشابك مصالح المجموعات الاحتكارية الرئيسية للولايات المتحدة وجنوب افريقيا • فالشركات الرئيسية عبر الوطنية للولايات المتحدة ، اذ لا تقدم اي احتجاج ضد التدابير التجميلية في جنوب افريقيا ذاتها وتشجع على رحيل منافسيها عن البلد ، تجاهد في سبيل صيغة للتعایش تضفي مظهرا خارجيا يتسم بالاحترام على سياساتها الجشعة والاجرامية في جنوب افريقيا •

ويتخذ ثلث الشركات عبر الوطنية التي لها شركات تابعة في جنوب افريقيا المملكة المتحدة مقرا لها ، وهي البلد الذي يحتل أعلى مرتبة من حيث الاستثمار في اقتصاد جنوب افريقيا • فاستثمارات الشركات البريطانية في جنوب افريقيا تبلغ قرابة ٨ مليارات دولار (آذار/ مارس ١٩٨٥) - وهذا يعادل تقريبا نصف جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة • واذا ادرجت فيها استثمارات " الحافظة " يرتفع الرقم الى ١٤ مليار دولار • وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ ، كانت جنوب افريقيا تستأثر بقرابة ١٠ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية للمملكة المتحدة • وربع الشركات عبر الوطنية ذات المعاملات المباشرة مع جنوب افريقيا تتخذ مقراتها الرئيسية في جمهورية المانيا الاتحادية • وتفيد احصاءات صندوق النقد الدولي انه في عام ١٩٨٤ بلغت قيمة صادرات جنوب افريقيا الى جمهورية ألمانيا الاتحادية ٦٧٦ مليون دولار ، بينما بلغ مجموع قيمة وارداتها ٢٣ مليار دولار • وكان هذان الرقمان بالنسبة لليابان هما ١٣ مليار دولار و ١٩ مليار دولار على التوالي •

وعلى وجه الاجمال ، يأتي أكثر من ٩٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا من المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وسويسرا ، وتعتمد جنوب افريقيا ذاتها بنسبة ٢٠ في المائة على رأس المال الأجنبي • وتتسم بأهمية مماثلة امدادات النفط ونقل التكنولوجيا من خلال الشركات عبر الوطنية •

ولدى الحديث عن مسؤولية الشركات عبر الوطنية عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري ، يجب الا يغيب عن البال ان التجارة مع ما يسمى بـ " الدول المصنعة حديثا " تلعب دورا كبيرا أكثر فأكثر في اقتصاد جنوب افريقيا • وغني عن القول ان الشركات عبر الوطنية تحتفظ بسيطرتها على كلا اقتصاد وسياسة هذه البلدان (اسرائيل ، كوريا الجنوبية ، تاوان) •

ومما يدعو الى القلق ، بوجه خاص ، عمليات الشركات عبر الوطنية في القطاع العسكري لاقتصاد جنوب أفريقيا ، اذ يمثل ذلك خطرا حقيقيا على السلام والأمن في المنطقة وفي كل انحاء العالم • فأنشطة الشركات عبر الوطنية هي ذات أهمية رئيسية في تطور صناعة الطاقة النووية في جنوب افريقيا اذ تساعد بريتوريا فعليا على احتياز الأسلحة النووية • والشركات عبر الوطنية مسؤولة بدرجة كبيرة عن تحول جنوب افريقيا الى مصدر للأسلحة بدلا من ان تكون مستوردا لها •

وبالاضافة الى تعزيز نظام الفصل العنصري من النواحي الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ، تلعب الشركات عبر الوطنية دورا هاما في دعم النظام العنصري في داخل جنوب افريقيا بانحيازها سياسيا الى النظام الحاكم • فبموجب التشريع المحلي لجنوب افريقيا ، تحتفظ المؤسسات التي تنتمي الى الشركات عبر الوطنية بوحدات ضخمة من شرطة الأمن يمكن استخدامها ضد المظاهرات الشعبية •

وفي الوقت الذي يؤول فيه الموظفون في الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا خدمتهم العسكرية ، تواصل الشركات دفع اجورهم ، وبذا تمول فعليا جهاز القمع الخاص بنظام الفصل العنصري •

وهناك مثل نموذجي آخر على التواطؤ المستتر للشركات عبر الوطنية ولدوائر الأعمال الغربية في جريمة الفصل العنصري يمكن رؤيته في كون حكومة جنوب افريقيا تستخدم الان ، بدلا من قوانين المرور والقيود القانونية على تدفق السود الى المناطق الحضرية ، معيار توافر العمالة والسكن لنفس الأغراض العنصرية •

وعلى هذا النحو ، فان الشركات عبر الوطنية التي تلعب دورا اقتصاديا وسياسيا نشطا في دعم الفصل العنصري ، تشاطر سلطات جنوب افريقيا مسؤوليةاتها الكاملة عن هذه الجريمة • وان الاحتكارات الامبريالية الضالعة في نهب الموارد البشرية والطبيعية لافريقيا الجنوبية بمساعدة أو تواطؤ بلدانها الأم هي الشريكة المباشرة والحالية لنظام بريتوريا الاجرامي • ولذا ، يمكن ، بل ينبغي اعتبار سياسات الشركات عبر الوطنية التي تتعاون مع جنوب افريقيا بمثابة أعمال تترتب عليها مسؤولية جنائية دولية بموجب المادة الثانية (ج) من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها •

وتخلق المصالح المالية والسياسية للشركات عبر الوطنية وبلدانها الأم جميع أنواع العقبات أمام الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها من أجل استقصاء دور هذه الشركات كشريكة في جريمة الفصل العنصري • وهذه البلدان بالضبط هي التي تعوق القيام ضمن اطار الأمم المتحدة بصياغة مدونة لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية ترمي الى توفير رقابة فعالة على أنشطة هذه الشركات بما فيها انشطتها في افريقيا الجنوبية •

وان التقرير المعنون " الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا " (A/C.10/1985/9) الذي أعدته الامانة العامة للأمم المتحدة من أجل الدورة العادية الحادية عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية يذكر بصراحة ان بعض البلدان الام للشركات عبر الوطنية لا تعتبر نفسها ملزمة بمختلف قرارات ومقررات الأمم المتحدة التي تطالب باتخاذ اجراءات ضد شركاتها عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا .

وقد رفض ممثلو الشركات الاشتراك في الجلسات العامة المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا (نيويورك ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٥) ، ولا يمكن اعتبار ذلك الا بمثابة دليل آخر على عدم استعدادهم لان يأخذوا في الحسبان الرأي الذي أعربت عنه صراحة الأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمجتمع العالمي بأسره التي تدعو جميعا الى انهاء الفصل العنصري بشكل فوري ودائم .

وان اشارات البلدان الام الى " عدم قدرتها " على مراقبة أنشطة شركاتها عبر الوطنية يفترق تماما الى اي أساس . فالوقائع تبين ان البلدان الام تستطيع ، عندما يناسب ذلك سياسات حكوماتها ، اقامة رقابة على أعمال شركاتها ، بغض النظر عن مبدأ " المشروع الحر " أو مبدأ الالتزامات التعاقدية أو غيرها من الالتزامات .

ويقوم الاتحاد السوفياتي ، وفقا للمبادئ الأساسية لسياسته الخارجية ، وأحدها هو تأييد كفاح الشعوب المقهورة من أجل اعمال حقها في تقرير المصير والاستقلال والتحرر الوطني والتقـــدم الاجتماعي ، بتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تنفيذا صارما ودقيقا . والاتحاد السوفياتي ليس بلدا اما ولا بلدا مضيفا للشركات عبر الوطنية .

وليست لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو تجارية أو عسكرية أو غيرها من العلاقات ايا كانت مع جنوب افريقيا ، كما أنه لا يسمح باعادة تصدير السلع السوفياتية الى ذلك البلد .

ويرى الاتحاد السوفياتي ان الجلسات العامة في الامم المتحدة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا ينبغي ان تعطي قوة حافزة أخرى لاعمال المجتمع العالمي الرامية الى القضاء الكامل والفوري على نظام بريتوريا اللانساني والى المنع الفعلي للأعمال التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية وبلدانها الام تأييدا له .

ولقد اشترك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الحلقة الدراسية التي نظمها مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان وحكومة الكاميرون بشأن تقديم المساعدة والدعم الدوليين الى الشعوب والحركات المكافحة ضد الاستعمار ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري (ياوندي ، نيسان / ابريل - ايار / مايو ١٩٨٦) ، والتي دعت " الدول التي تواصل شركاتها عبر الوطنية التعامل مع جنوب افريقيا الى النظر في اتخاذ خطوات مناسبة لانهاء معاملاتها مع جنوب افريقيا وناميبيا " . كما أوصت الحلقة الدراسية " جميع الدول بأن تنظر في اعتماد قوانين مناسبة تنطوي على تدابير عقابية ضد الأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع جنوب افريقيا " .

وان الاتحاد السوفياتي وفقا لموقفه المبدئي ، يسهم بنشاط في عمل الأمم المتحدة الموجه نحو القضاء النهائي على الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، ويتقيد تقيدا صارما في أعماله بالمقررات التي اعتمدها الأمم المتحدة .